

حتى فرغ من صلاته في صلواته في تلك المكتوبة التي شرع فيها نواياها
اذ لا يشترط استصحابها بالآخر الصلوة ولو كبر نوي الطلوع ثم كبر
بنوي الفرض يميز شرعا في الغرض وتصل نية الطلوع ولو صلى ركعة
من الظهر لم اقتح نوايا العصر والطلوع بتكبيره تعلقا بفتحة فصد
الظهر وهي شرعية في كبرها وبالله ولذا اذا شرع في المكتوبة ترى مكتوبة
كانت لم كبر بنوي الشرع في اننا قلنا في نواياها كانت بصيرنا قضا المكتوبة
وشارعا في النافذة او كان من شرع في المكتوبة منفردا فكبر بنوي الاقابلة
بالامام فانه يصير شرعا في كبرها وبالله من الصلوة مفيدا بقضا الصلوة
منفردا للغايرة بينهما من حيث المصفاة وان صلى ركعة من الظهر ثم كبر
بنوي الظهر في عدم معانيه ما شرع فيه لما كان فيه فيكون مصورا له
وهذا ان نوي قبله اما اذا قال بلسانه نويت ان اصلي الظهر بطلت تلك
الركعة كذا في الخلاصة في نوي اي كبر في تلك الركعة لعلمه بطلانها وبطل
عليها باي الفهرجة انه لو كان مقبلا وصلى اربع اخرى بعد ذلك التكبير
على ظن ان الركعة الاولى قد انقضت ولم يقو على اربع الاربعة من صلاته
التي هي ثالثة بعد ذلك التكبير فسدت صلاته لتركه وضاه وهو القعد الاخير
ولو نوي مكتوبين معا لحد بينهما دخل وقتها والاخر لم يدخل وقتها
بان نوي في وقتها ظهر ظهر هذا اليوم وعصره معا في اي الية التي
اي المكتوبة التي دخل وقتها لان التيمم يدخل وقتها لا تراحمها ولو نوي
فان نوي معا في اي الية الاولى منها لترجمتها بالسبق وان لم يكن
صاحب ترتيب ونوي فاشته ورتبته معا بان ثالثة الظهر فوي
في وقت العصر الظهر والعصر معا في اي الية للفاشته اذا كان في وقتها

سنة

لذا ذكره في خلاصة عن المنع وذكره عن الجامع الكبرية لا يصير شرعا ولو حل
منها والمصنف اختار في المنع فلماذا قال لان يكون في اخر وقت الوتيرة
في شد تكون الية للوقية لترجمتها وفيها اشار ان يكون المصنف صاحب ترتيب
فان لم يكن صاحب ترتيب ينبغي انه لا يصح له ان كان في وقت سعة التيمم
ولا يحتاج الامام في حجة الاقتداء به لانية الامام حتى يوشع على نية الاضطرار فانه
به يجوز الا في حق جوار اقتداء النساء فان اقتدى بهن به لا يجوز لم ينوان
يكون اماما لمن اولن تبعه عمدا لغيره واما المتدبر في نوي الاقتداء
ايضا ولا يكفي في حجة الاقتداء نية الفرض فيحتاج لنية الفرض والقيام في
تعيين الفرض بل يحتاج للنية في الصلوة ونية المتابعة وان نوي الاقتداء بالامام
ولم يعين الصلوة بحجبه ذلك وهذا قول البعض وذكره في خانة لا يجوز
وهو المختار لان الاقتداء كما يكون في الفرض يكون في الغل فلا يعين احد
بدون التعيين ولذا لما اذا قال نويت ان اصلي مع الامام قال بعضهم يجوز
والجواز عدم الجواز وان نوي ان يصلي صلوة الامام فلم ينو الاقتداء لا يجوز
نية الاقتداء في حقه وقال بعضهم اذا انظر تكبير الامام لم يربح به حتى شرع
في صلوة الامام وان لم تحضر نية الاقتداء لقيامه الا في مقام النية وان
نوي الشرع في صلوة الامام فقد اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يجوز ذلك
في حجة الاقتداء والاصح التحريم قاله قاضي خان وقال بعضه الذين ينبغي ان يزيد
في قول نوي الشرع في صلوة الامام واقتدى به وذلك للاختصاص في المصنف
من خلاف ذلك البعض ولذا ان لم يعلم الامام في صلوة صوفى صلوة الامام
والاقتداء به يجوز ولو عين صلوة الامام في غيرها لا يجوز وان نوي ان يصلي
صلوة الجماعة لم ينو الاقتداء بالامام جاز عند البعض وهو المختار لان الجماعة